الأمم المتحدة S/PV.7663

# مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٦٣**

الخميس، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد غاسبار مارتنس | (أنغولا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد إيليتشيف |
| | إسبانيا | السيد غونزاليث دو لينارس بالو |
| | أوروغواي | السيد بيرموديث |
| | أوكرانيا | السيد فيترينكو |
| | السنغال | السيد سيك |
| | الصين | السيد شين بو |
| | فرنسا | السيد لاميك |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد سواريث مورينو |
| | ماليزيا | السيد إبراهيم |
| | مصر | السيد محمود |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ويلسون |
| | نيوزيلندا | السيد تاولا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بريسمان |
| | اليابان | السيد أوكامورا |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: فخامة السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم؛ والسيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد ستيفين أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة كيت غيلمور، نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيدة لوي، التي تنضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد موغاي.

**السيد موغاي** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى.

بعد إحاطتي الإعلامية الأخيرة أمام المجلس في ١٩ شباط/فبراير (انظر S/PV.7628)، للأسف على أن أبلغكم أن تنفيذ معظم جوانب اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان المؤرخ آب/أغسطس ٢٠١٥ ما برح يتأجل. ولم يتحقق بعد المعلم الرئيسي للعنصر المبدئي للاتفاق – وهو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. كما تستمر انتهاكات وقف إطلاق النار الدائم، كما هو موثق في الآونة الأخيرة من جانب آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في ولايات أعالي النيل وغرب الاستوائية وغرب بحر الغزال.

وقد أصدرت علنا اللجنة المشتركة للرصد والتقييم تقارير الانتهاكات حتى يتم إعلام سكان جنوب السودان والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا بكامل تفاصيل التحقيق. وبالرغم من الاتجاه المستمر، أحرز تقدم ملحوظ في الأيام الأخيرة، ويبدو الآن أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في المتناول.

استجابة لخطة الترتيبات الأمنية الانتقالية، لجوبا العاصمة التي أطلقتها في ٢٣ شباط/فبراير بصفتي رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، عاد أول فوج من جناح المعارضة في قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان عدده ١,٣٧٠ فردا من القوات، وكانت العودة على متن طائرات الأمم المتحدة وطائرات مستأجرة.

ما برح دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يكتسي أهمية كبيرة جدا، ليس فقط من حيث إتاحة الطائرات، ولكن أيضا في توفير الدعم اللوجستي الحاسم لهذه العملية، في ملكال وجوبا. ومن المخطط أن تستمر تلك الرحلات الجوية خلال الأسبوع القادم، ريثما تكتمل عملية نقل ١,٣٧٠ فردا من القوات. وفي أعقاب وصول هذه القوات، أكد لنا النائب الأول للرئيس المعين الذي يمثل الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الجيش الشعبي لتحرير السودان، بأنه سيعود إلى جوبا، مما يمكن من تشكيل الحكومة الجديدة.

وأكد لنا ممثلو الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه لا توجد أي شروط أو عراقيل أخرى أمام عودة النائب الأول للرئيس المعين، ولذلك أشعر بالتفاؤل الحذر بأن الحكومة الانتقالية الجديدة ستتشكل بحلول منتصف الشهر المقبل.

ومع أن هذه الخطوات جاءت متأخرة لشهور عن موعدها، فهي خطوات حيوية في تنفيذ الاتفاق الذي أرحب به. وبعد أن قيل ذلك، فيمكن للأطراف أن تفعل المزيد من أجل التحضير لعودة النائب الأول للرئيس المعين إلى جوبا وأن تضمن بأن تشكيل الحكومة الجديدة في حد ذاته لن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

على الرغم من التطورات الإيجابية في الأيام الأخيرة، لا يزال يتعين على الأطراف والمجتمع الدولي فعل الكثير لتقديم دعم أقوى للسلام في جنوب السودان. وكما ذكرت في بياني أمام المجلس في شباط/فبراير، فإن تشكيل الحكومة الجديدة لن يخفف تلقائيا من الأزمات الإنسانية، والإنمائية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي لا يزال البلد يواجهها. وفي حين أن الحكومة الحالية والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تعهدا بتعزيز تعاونهما مع الاستجابة الإنسانية، وأعلنت الحكومة بأنها أمرت رسميا جميع الوحدات العسكرية بالتعاون مع الاستجابة الإنسانية، لا تزال الحالة العامة سيئة، ولا يزال ملايين الناس عرضة للخطر. ومن الناحية الاقتصادية، يواجه اقتصاد جنوب السودان صعوبات جمة، ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير عاجلة من جانب الحكومة الحالية والحكومة المقبلة لمعالجة الحالة وتنفيذ الإصلاحات والإجراءات المتفق عليها.

كما قلت لممثلي للجنة المشتركة للرصد والتقييم في آخر اجتماع عقدناه في جوبا، فإنه بدون العمل المتعلق بالإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، سيكون الاتفاق في خطر. وأحث الأطراف على النظر في الخطوات الفورية التي يمكن اتخاذها للتخفيف من وطأة الحالة، فضلا عن الخطوات التي يمكن اتخاذها فورا عقب تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة.

يجب على الأطراف أيضا أن توجه انتباهها إلى تسوية الحدود الإدارية الداخلية للدولة. إن بيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير والذي أيدته فيما بعد اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، يوجز تشكيل لجنة وطنية جديدة مخصصة لاستعراض عدد الدول وحدودها. ومن الأهمية بمكان أن يجري إنشاء اللجنة لكي تعمل على جناح سرعة لمعالجة المسألة ومنع أي مزيد من زعزعة الاستقرار.

أود أن أؤكد مجددا إيماني الراسخ بأنه ينبغي دائما للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والمجلس تشجيع الأطراف في جنوب السودان على احترام الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق. بل أن هذا الالتزام أكثر حيوية ونحن نوشك على تشكيل الحكومة الجديدة. ولن يذهب الوقت سدى إذا ما أُريد لفترة العامين ونصف العام المقبلة، أي الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق، أن تكون مجدية وأن نرى التنفيذ الحقيقي لأحكام الاتفاق.

أشكر مجلس الأمن على اهتمامه المتواصل بالحالة في جنوب السودان، وفي هذا الوقت الحرج، نحض المجلس على مواصلة التركيز على الحالة في جنوب السودان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موغاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

**السيدة لوي** (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم أيها السيد الرئيس على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة الإعلامية عن آخر المستجدات إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان. ونظرا لأن التقرير المنتظم المقبل للأمين العام عن جنوب السودان سوف يكون متاحا في الأسابيع المقبلة، وفي ضوء البيانات التي أدلى بها المتكلمون الآخرون اليوم، سأركز في ملاحظاتي على التطورات العملياتية الرئيسية، بما في ذلك دعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

على الرغم من توقيع اتفاق السلام، لا يزال العنف مستمرا في مناطق عديدة من البلد. ففي ولاية أعالي النيل،

لا تزال التوترات بين قبيلتي الدينكا والشلك حامية الوطيس في أعقاب اندلاع أعمال العنف التي وقعت في موقع الأمم المتحدة للحماية في ملكال في شباط/فبراير. ومنذ تلك الحادثة، ما انفكت البعثة تقدم الدعم للشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل إعادة إنشاء المرافق واستئناف تقديم الخدمات داخل الموقع، مع توفير قوة حماية لعملية توزيع المواد الغذائية داخل الموقع وللمشردين داخليا الذين نُقلوا إلى مدينة ملكال. واتخذنا أيضا تدابير لزيادة أمن المنطقة المحيطة بالموقع، ونواصل العمل بصورة وثيقة مع قادة المجتمعات المحلية والحكومة المحلية للحيلولة دون عودة العنف.

أرحب بهيئة التحقيق بقيادة مقر الأمم المتحدة التي شُكلت لتقييم استجابة البعثة للحادث الذي وقع في ملكال، وإني على استعداد لتقديم أي دعم قد يحتاج إليه الفريق لاختتام التحقيق. إن النتائج التي ستخلص إليها الهيئة بالاقتران بتوصيات بعثة التحقيق الأولي، ستعزز قدرتنا على منع حدوث تلك الصراعات في المستقبل.

أما في أماكن أخرى من البلد، فالاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة مستمرة في الولايات الاستوائية، وفي منطقة بحر الغزال الكبرى، مع تقارير عن سقوط قتلى من المدنيين، فضلا عن نهب ومضايقة الطوائف على أيدي القوات الحكومية. ولا تزال منطقة جونغلي تشهد تجدد الاشتباكات القبلية في منطقة بيبور الكبرى، ومؤخرا بين الطوائف في بوتشالا. كما شهدت منطقتا واراب والوحدة قتل المدنيين في دوامة مستمرة من العنف الانتقامي تمثلت في شن الغارات على الماشية. هذه الصراعات ليست جديدة؛ وتندلع هذه الأعمال جراء الانقسامات الاجتماعية التاريخية والتنافس على الموارد المحدودة، ومن المرجح أن تظل هذه الأعمال تهدد السلم والاستقرار في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن التدهور المأساوي للحالة الاقتصادية لا يزال يشكل عبئا ثقيلا على شعب جنوب السودان، ويمكن أن تكون له تداعيات أمنية. ومن النتائج الإضافية، أن الاحتياجات الإنسانية تتزايد وتنتشر بسرعة في جميع أنحاء البلد.

هذا السياق العام يؤكد الحاجة الملحة إلى الحفاظ على الزخم من أجل تنفيذ اتفاق السلام. وأبرز الرئيس موغاي من فوره أن بعض الخطوات الهامة جدا بدأت تمضي قدما وليس في جزء صغير من البلد، وذلك بسبب استمرار التزام اللجنة المشتركة للرصد والتقييم والشركاء. وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن البعثة تقدم الدعم الكامل لهذه العملية في إطار تنسيق اللجنة المشتركة للرصد والتقييم. واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة على ذلك الدعم.

وخلال الأشهر الماضية، قدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المساعدة اللوجستية والتقنية للجهود التي تبذلها اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، بما في ذلك تطهير الأراضي في بعض المواقع المحددة وإنشاء مرافق الصرف الصحي. وعملت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا على تطهير الذخائر غير المنفجرة في المواقع المحددة لذلك. وفي غضون ذلك واصلت البعثة تقديم الدعم إلى اللجنة في إنشاء مركز جوبا للتنسيق المشترك الذي كان يعرف سابقا باسم مركز العمليات المشتركة.

وتواصل البعثة توفير النقل الجوي للقوات المعارضة إلى جوبا، تمشيا مع الترتيبات الأمنية الانتقالية المتفق عليها. وفي ٢٤ آذار/مارس، أنجزت البعثة أول عملية نقل جوي شملت ٢٢ من كبار الضباط في المعارضة من منطقة باجاك إلى جوبا، بما في ذلك جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة الذين سيشكلون قيادة الشرطة المتكاملة المشتركة ومجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن. واستؤنفت عمليات النقل الجوي في يوم الاثنين ٢٨ آذار/مارس بنقل ٣٩ إضافيين من قوات المعارضة من ملكال إلى جوبا، بما في ذلك

أسلحتهم الخفيفة، ثم تلى ذلك نقل دفعة ثالثة قوامها ٤٠ فردا في اليوم التالي. وسنواصل هذه العمليات على مدار الأسبوع إذا سمح الطقس بذلك. وقد وصل اليوم ١٣٠ جنديا إضافيين من بينهم ٤٠ على متن رحلة جوية للأمم المتحدة و ٩٠ آخرين على طائرة استأجرتها اللجنة الثلاثية.

وتواصل آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية النشر في جميع أنحاء البلد حيث تعمل على توفير المأوى وغيره من وسائل الدعم اللوجستي، بما في ذلك حماية القوة التي توفرها البعثة. وتولت الآلية مهمة إضافية أخرى تتمثل في التحقق من مواقع نشر القوات العسكرية خارج مدينة جوبا، تمشيا مع الترتيبات الأمنية الانتقالية. وهذه مسؤوليات هامة للغاية، وما زلنا نواصل تقديم الدعم اللازم إلى أفرقة الرصد والتحقق في الميدان، بغية تيسير تحقيقاتها قدر الإمكان.

ويمر جنوب السودان بمنعطف حرج للغاية. وفي حين أشعر بقدر من التفاؤل بأن التطورات التي نوه إليها الرئيس موغاي والتي ذكرتها للتو قد تمثل خطوة إلى الأمام، فإننا نعلم جميعا أنه لا تزال أمامنا تحديات هائلة. وفي مقابل هذا التقدم المحدود المحرز، ما تزال انتهاكات وقف إطلاق وتصاعد النزاعات القبلية الكامنة في السابق، إلى جانب الصعوبات التي تواجه تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في البلد، وانتهاكات حقوق الإنسان المؤسفة، علاوة على الانكماش الاقتصادي الحاد تشكّل جميعا عوامل تهدد بعرقلة عملية السلام. ويقتضي إحراز التقدم على نحو مستمر أن يعمل الطرفان على تشكيل الحكومة الانتقالية دون مزيد من التأخير، فضلا عن إبداء الشجاعة والقدرة على تقديم التنازلات لأجل تحقيق السلام. والأهم من ذلك، يقتضي أن يولي قادة جنوب السودان الأولوية القصوى للسكان أولا.

ولا ريب أن تشكيل الحكومة الانتقالية سيكون خطوة ضرورية للغاية نحو المضي بالبلد على طريق الاستقرار في الأجل الطويل، فضلا عن تحسين حياة السكان الذين عانوا كثيرا لفترة طالت أكثر مما ينبغي. غير أن ذلك ليس سوى خطوة أولى فحسب. ولا ينتهي العمل بمجرد عودة رياك ماشار إلى جوبا لتشكيل الحكومة الانتقالية مع الرئيس سلفا كير. بل إن ذلك هو الوقت الذي سيبدأ فيه العمل الجاد لإعادة بناء البلد، ويجب اتخاذ القرارات الصعبة فيه. وعليه، فإننا جميعا بحاجة إلى الدعم المتواصل من قبل أعضاء المجلس، علاوة على الجهود المستمرة والتعاون من جانب الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، إلى جانب اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وجميع الشركاء. وسيكون الطريق أمامنا طويلا وصعبا، بيد أنه يجب علينا أن نواصل المضي قدما. فهذا أقل ما يستحقه شعب جنوب السودان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

**السيد أوبراين** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في جنوب السودان. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطاتين الإعلاميتين السابقتين، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والممثلة الخاصة للأمين العام لوي – على تعليقاتهما الواضحة جدا.

وكنت قد لفتُّ الانتباه لدى تقديم إحاطتي الإعلامية للمجلس خلال الشهر الماضي، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في جنوب السودان. فهناك نحو ٦ ملايين شخص – أي ما يربو على نصف السكان – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية حاليا. ومن بين هؤلاء يعاني عدد مذهل ٢,٨ مليون شخص – من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، في حين أُرغم ما يزيد على مليوني شخص على الفرار من ديارهم، بالإضافة إلى عدم ذهاب ما يزيد على نصف جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة إلى المدرسة.

وبالرغم من أن البيان الرئاسي للمجلس S/PRST/2016/1 المؤرخ ١٧ آذار/مارس، الذي يدعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، يسمح بتنقل الأشخاص بحرية، إلى جانب تيسير إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو كامل ومأمون ودون معوقات، إلا أنني أبلغ مرة أخرى بأن الحالة لا تزال سيئة جدا. ولا يزال يستمر استهداف المدنيين وتشريدهم، في حين تستمر الاحتياجات الإنسانية الملحة والتي تفاقمت بسبب التحديات المتكررة التي تعوق إيصالها. وبالإضافة إلى الانتهاكات الفردية والقبلية التي لا يمكن تصورها والتي ما زال يعاني منها شعب جنوب السودان، لا بد لي أيضا أن أشدد على حقيقة اتساع النطاق الجغرافي للتراع بالرغم من الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية الواردة في اتفاق حل التراع في جمهورية جنوب السودان. ومثلما سمعنا للتو من الممثلة الخاصة لوي، فقد شهدنا في الأشهر الأخيرة اندلاع أعمال عنف جديدة في المناطق المحيطة بولايات غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية وجونقلي وملكال. وقد أسفر هذا العنف عن تشريد أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ شخص وأُجبر الكثيرون منهم على الفرار من ديارهم مرارا – بل إن بعضهم تشرد أكثر من ١٠ مرات.

وعلى سبيل المثال، فقد اندلع القتال في نفس اليوم الذي قدمت فيه إحاطة إعلامية للمجلس في الشهر الماضي، في بيبور والمناطق المحيطة بها، ما أدى إلى تشريد حوالي ٠٠٠ ١٣ شخص. وعلاوة على ذلك، أُرغم حوالي ٠٠٠ ٨ من المشردين داخليا ممن كانوا يلتمسون اللجوء في مبورو في غرب بحر الغزال على الفرار من تلك المنطقة مرة أخرى عندما اندلع القتال في ٢١ آذار/مارس. وقالت امرأة كانت قد التمست اللجوء في مبورو ثم هربت إلى واو ”لقد كنا نقتات أوراق الأشجار ونبات الكُركم، وقد نُهِبت جميع ممتلكاتنا الشخصية، بما في ذلك الغذاء“.

وينبغي ألا ننسى أن ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص ما زالو يلتمسون الحماية داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة ما دامو لا يشعرون بتوفر ما يكفي من الأمان للعودة إلى ديارهم. وللأسف، لم تراعَ حرمة هذه المواقع في حين لا يزال ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ شخص مشردين نتيجة للأحداث التي وقعت في ملكال. ويواصل العاملون في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان العمل معا لجعل الظروف السائدة في هذه المواقع لائقة قدر الإمكان. ومع ذلك، لن تكون هذه المواقع أبدا بديلا لديار الأشخاص ومواطنهم الأصلية.

ولا يزال الأطفال عرضة لاتساع نطاق التراع بشكل خاص. ففي الأشهر الأخيرة، فُصل الأطفال عن آبائهم أثناء محاولتهم الفرار من القتال، بمن في ذلك ٨٤ حالة موثّقة في أعقاب أحداث ملكال. وعلاوة على ذلك، تضررت أو دُمرت المدارس والمرافق الصحية، التي لا يجوز المساس بها بموجب القانون الإنساني الدولي، ما أدى إلى حرمان الأطفال من الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وهذه المناطق المنكوبة بالتراعات الجديدة هي المواقع نفسها التي يكون فيها السكان في أمسِّ الحاجة للمساعدة. وهؤلاء المشردون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والضعف، هم الذين يجب أن نسعى إلى مساعدتهم وحمايتهم. ومع ذلك، فقد تعذّر وصول العاملين في مجال تقديم المعونة إليهم بسبب طائفة من العوائق التي تعرقل عمليات تقديم المعونة. ففي عام ٢٠١٥، أبلغ الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية في جنوب السودان عن أكثر من ٩٠٠ حادث متعلق بالوصول، ما يمثل زيادة بنسبة ١٤ في المائة في تلك الحوادث بالمقارنة إلى العام السابق، وزيادة بنسبة ٦٨ في المائة قياسا إلى العام قبل السابق. وقد استمر الاتجاه نفسه في هذا العام.

وفي غضون الـ ١٤ يوما التي تلت اعتماد البيان الرئاسي المؤرخ ١٧ آذار/مارس، أُبلغ عن أكثر من ١٧ حادثا من حوادث منع وصول الأنشطة الإنسانية بما في ذلك التدخل من جانب الأفراد التابعين للجهات الفاعلة المسلحة بل السلطات

الوطنية نفسها. ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، نظرا لإحجام بعض الشركاء الإنسانيين عن الإبلاغ عن وقوع كل الحوادث خوفا من الانتقام أو المضايقة. فعلى سبيل المثال، طلبت السلطات المحلية في ولاية الوحدة الأسبوع الماضي خدمة النقل المجاني لمسؤوليها إلى جوبا على متن طائرة متعاقد عليها من قبل منظمة دولية غير حكومية.

وعندما رفض الطيارون، مستشهدين بواجبهم في التمسك بالمبادئ الإنسانية، وصلت شاحنة محملة بالمسلحين إلى مهبط الطائرات وهددت باحتجاز الطيارين ما لم يلبوا الطلب. يهدد مثل هذا العمل قدرة العاملين في المجال الإنساني على إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وفعالية، وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

وفي ملكال، بعد العنف المروع في منتصف شباط/فبراير، مُنع العاملون في المجال الإنساني من الوصول عبر النهر إلى واو شلك لأكثر من شهر، معطلين إيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٧ شخص. وفي موقع نُهبت فيه المنازل والمحلات التجارية أو دُمّرت، مما لا يترك سوى الحد الأدنى من الموارد، يمثل منع الوصول تهديداً حقيقياً للحياة. وتم السماح بالوصول أخيراً عندما بقيت أيام على نفاد إمدادات المياه والتغذية وكانت المدارس قد أغلقت بالفعل، بما أن الإمدادات قد نفدت. و لم يأت رفع القيود إلا بعد تدخّلات من دوائر العمل الإنساني، والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والزيارات التي قام بها عدة سفراء من مختلف البلدان إلى ملكال للتحدث مع الوالي.

تكلف حالات التأخير في إيصال المساعدات خسائر في الأرواح وتبدد موارد ثمينة. وما يحتاجه العاملون في المجال الإنساني هو الوصول في الوقت المناسب ودون عوائق إلى من نقدّر أنهم في حاجة ماسّة، وليس لاعتبارات مؤقتة على أساس كل حالة على حدة بعد قدر كبير من الاهتمام والضغط والإقناع.

ويمثّل التحدي في جنوب السودان انفصاماً متزايداً بين الضمانات على الصعيد الوطني وأعمال الجماعات المحلية. وفي كثير من الأحيان، حتى عندما ترد الضمانات الرسمية على الصعيد الوطني، فإنها لا تُحترم من الجهات الفاعلة المحلية. وما زالت عمليات الابتزاز والضرائب غير القانونية متفشية، وتتعرّض القوافل الإنسانية باستمرار إلى مطالبات بالدفع عند نقاط التفتيش. وعلى الرغم من قول الحكومة إن العاملين في المجال الإنساني ينبغي ألا يدفعوا عند هذه النقاط، فقد بعثت السلطات على الصعيد المحلي رسالة مختلفة جداً، مشيرة إلى أن العاملين في المجال الإنساني ينبغي ”أن يتوقعوا“ تقديم مثل هذه المدفوعات. وقد أبلغت القوافل المتجهة من جوبا إلى بانتيو براً مؤخراً عن وجود أكثر من ٥٠ نقطة تفتيش، مع مطالبة كل شاحنة بدفع ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ جنيه سوداني جنوبي، أو حوالي ٠٠٠ ١ دولار أمريكي، في عمليات ابتزاز. إن عمليات الابتزاز هذه غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

كما حُرمت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن من الوصول لإجراء تقييمات للمخاطر الأمنية في المناطق التي جرى فيها قتال. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، منعت بعثات تقييم المخاطر الأمنية من الوصول ست مرات في ولاية وسط الاستوائية وحدها. وتقييمات المخاطر هذه هي خطوة أولى حاسمة في تقييم وإعداد وتمكين العمل الإنساني الفعال.

وبالإضافة إلى توسيع النطاق الجغرافي للنزاع، تنشأ عوامل جديدة مسببة للأزمات وتتفاقم أوجه الضعف، مما أدى إلى احتياجات إنسانية واحتياجات حماية إضافية. وعلى الأخص، فإن تدهور الحالة الاقتصادية يدفع إلى زعزعة الاستقرار. ونتيجة للأزمة الاقتصادية، فإن التكلفة الشهرية للأغذية والمياه النظيفة للأسرة المتوسطة تبلغ الآن أكثر من ١٠ أضعاف مرتب المدرس. وهذه الضغوط أشد ما تكون في المناطق الحضرية والمراكز السكانية. وفي الشمال الغربي

من شمال بحر الغزال وواراب، أدى التزايد في انعدام الأمن الغذائي، يفاقمه التدهور الاقتصادي والاضطرابات المتزايدة، إلى فرار حوالي ٠٠٠ ٣٨ شخص إلى شرق وجنوب دارفور منذ نهاية كانون الثاني/يناير.

وفي المتوسط، تشمل أكثر من نصف الحوادث المبلغ عنها حصول العنف ضد موظفي المساعدة الإنسانية أو أصولهم. وعندما قدمتُ إحاطة إعلامية للمجلس في الشهر الماضي، ذكرتُ أن ٤٧ من موظفي المساعدة الإنسانية قد قتلوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأشعر بالجزع أن أبلغكم بأن هذا العدد قد ارتفع الآن إلى ٤٩. وأحدث حالة كانت للسيد إين مالوث، أخصائي حالات مجتمعية متكاملة في المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، وهو زوج وأب لطفلين، والذي أردي قتيلاً بطلق ناري بشكل مأساوي في أكوبو، جونقلي. يجب اتخاذ إجراءات أكبر لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

فمنذ بداية عام ٢٠١٦، وقع ما لا يقل عن أربع حوادث رئيسية من تدمير أو نهب للإمدادات والمرافق الإنسانية. وقد وقعت هذه الحوادث في ملكال وبيبور وولاية غرب الاستوائية. أُحرقت السلع الحيوية مثل المكملات الغذائية والمواد التعليمية ولوازم معالجة المياه أو دمرت عمداً. وتحدد تقديرات متحفظة قيمة الخسائر الإنسانية منذ بداية عام ٢٠١٦ بحوالي ١٠ ملايين دولار، منها أكثر من ٥ ملايين دولار في شكل أضرار أصابت موقع حماية المدنيين في ملكال.

إن الخسائر البشرية الناجمة عن هذه الاعتداءات السافرة ضد مقدمي المساعدة الإنسانية ومرافقهم وأصولهم أهم بكثير من الخسائر المالية. وفي كل مرة يتضرر مرفق أو مجمع أو يتم تدميره، وفي كل مرة تُنهب فيها الإمدادات، يُحرَمُ المدنيون الضعفاء من المساعدات الحيوية.

وعلى الرغم من التحديات، يواصل الشركاء في المجال الإنساني الوقوف في تضامن مع شعب جنوب السودان. وفي عام ٢٠١٥، تمكّن الشركاء على الرغم من التحديات التي تواجههم من الوصول إلى أكثر من ٤,٥ مليون شخص بالمساعدات، وغالباً ما يكون ذلك في أبعد المناطق النائية. وفي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٦ وحدهما، تمكّن الشركاء من الوصول إلى أكثر من مليون شخص. وتواصل المنظمات الإنسانية إيجاد سبل مبتكرة لإنقاذ الأرواح، حتى في المناطق التي لا تمنح إمكانية الوصول رسمياً. فعلى سبيل المثال، وصل الشركاء إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص بمساعدة منقذة للحياة في ولاية الوحدة السنة الماضية في خضم النزاعات العنيفة ومنع الوصول.

بيد أنه على الرغم من الجهود الشجاعة التي يبذلها زملاؤنا في الخطوط الأمامية، والعمل المكثف للشركاء في المجال الإنساني لتوسيع نطاق قدراتهم، لا يزال النقص الحاد في التمويل يعوق بشدّة الجهد الإنساني اليوم. فمن أصل مبلغ ١,٣ بليون دولار مخصص ليصل إلى أكثر من ٥ ملايين شخص، ٩ في المائة فقط – نعم، ٩ في المائة لا غير – من التمويل تم تلقيه من المجتمع الدولي. وفي خضم أزمة الأمن الغذائي والتغذوي، يقلّص الشركاء في المنظمات غير الحكومية من برامج الصحة والتغذية لأنهم ببساطة لم يتلقوا التمويل اللازم للعمل. وسرعان ما ستنتهي الفرصة المحدودة السانحة التي يتيحها موسم الجفاف في الأسابيع المقبلة، وقد أتاح التمويل الذي تم استلامه للعاملين في المجال الإنساني بالتحضير المسبق لـ ٣٥ في المائة فقط من الإمدادات اللازمة في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لذلك، سيتعين نقل المزيد من الإمدادات جواً خلال موسم الأمطار، مما يزيد تكلفة إيصال المساعدات بما يصل إلى ستة أضعاف.

وستتكلم نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان بمزيد من التفصيل عن انتهاكات حقوق الإنسان والشواغل الخطيرة المتعلقة بالحماية في جنوب السودان، ولكن ما هو واضح من المنظور الإنساني هو أن كلا الطرفين لم يتقيدا بالتزامهما بحماية

المدنيين والمرافق المدنية ولم يسمحا بشكل متزامن بالوصول الكامل والآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة ماسة إليها.

ومن الواضح أن أحكام اتفاق السلام لم تكن كافية لوقف التصاعد والتدهور السريعين للحالة وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لملايين من المدنيين في جميع أنحاء البلد. نحن بحاجة إلى إجراءات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أطلب إلى المجلس أن يدعو أطراف النزاع وجميع الجهات الفاعلة المسلحة العاملة في جنوب السودان إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل حماية المدنيين، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية بحرية ودون عوائق، وحماية العاملين في المجال الإنساني والأصول التابعة لهم.

ولتكنْ رسالتي إلى المجلس اليوم قاطعة. منذ تقريري الأخير، منذ إبرام اتفاق السلام، بلغت بشاعة الحقائق على أرض الواقع حداً تدهورت فيه الحالة الإنسانية بشدة في ذلك الوقت القصير وهي تزداد سوءاً، والمقياس الوحيد الذي أستخدمه هو حياة ومعاناة وموت ملايين الأبرياء من النساء والفتيات والفتيان والرجال العالقين وسط القتال المروّع بين الجانبين اللذين لا يهمّهما الأشخاصُ الذين يدّعيان تمثيلهم. وفي ضوء ذلك، أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى إبداء التضامن مع شعب جنوب السودان، والدعوة من خلال نفوذ كل منهم إلى وضع حد للكارثة الإنسانية التي تتكشف.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيدة غيلمور.

**السيدة غيلمور** (تكلمت بالإنكليزية): باسم المفوض السامي، أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية بشأن النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والمساءلة والمصالحة والقدرة في جنوب السودان.

باختصار، تبيّن النتائج أنه على الرغم من اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥، ما زالت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين مستمرة بلا هوادة.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قتل المدنيين، وتفشي العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وسلب وتدمير الممتلكات المدنية، بما في ذلك المنازل والبنية التحتية الإنسانية والمدارس والمرافق الطبية وحتى المستشفيات. وقامت الحكومة والمعارضة على السواء بتجنيد الأطفال قسرا، وبعضهم لا يتجاوز عمره تسع سنوات، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي والقانون الدولي الإنساني.

وارتكب الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات المتحالفة معه بصورة منظمة الاغتصاب وغيره من أعمال العنف ضد المرأة، أثناء هجومه العسكري في ولاية الوحدة. واستخدم الاغتصاب، على وجه الخصوص، كاستراتيجية لترويع ومعاقبة المدنيين. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر من العام الماضي، سجلت الأمم المتحدة أكثر من ١ ٣٠٠ تقرير عن حالات اغتصاب في ولاية الوحدة وحدها. ويرى المفوض السامي، شأن لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، أن هناك أسبابا وجيهة تحمل على الاعتقاد بأن الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك تلك التي ارتكبت في عام ٢٠١٥، قد تشكل جرائم حرب و/أو جرائم ضد الإنسانية.

وخلص تقرير المفوض السامي أيضا إلى انتشار جديد ومثير للقلق للعنف وانعدام الأمن إلى المناطق التي كانت في وقت سابق أقل تضررا من النزاع. وفي ولاية غرب الاستوائية، على سبيل المثال، قوبل رد الحكومة العسكري الشديد على انعدام الأمن بالمقاومة من عدد متزايد من جماعات الدفاع

المسلحة، لكن المدنيين هم الذين سقطوا في الوسط. وعلاوة على ذلك، فقد ضاق بشدة حيز ممارسة حرية التعبير، بما في ذلك المعارضة، مع تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني للترهيب والمضايقة والاعتداء والاحتجاز دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وهذا يحد من الحيز الديمقراطي، وينتهك الالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان، ودون أي شك، يقوض آفاق السلام المستدام.

يؤكد إرث العنف والانتقام حاجة جنوب السودان الملحة للمساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان السابقة والراهنة، فضلا عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. لكن وعلى الرغم من تكرار قطع أطراف النزاع للالتزامات العلنية والرسمية بإنهاء العنف ومعاقبة مرتكبيه، لم نجد دليلا على أي جهد حقيقي من جانب الحكومة أو المعارضة للوفاء بتلك التعهدات. وإن كان لجنوب السودان، كبلد، وشعبه، باعتباره صاحب حقوق، تحقيق السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام، لا بد من كسر الحلقة المفرغة طويلة الأمد للإفلات من العقاب. يجب إخضاع مرتكبي تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية الأخرى للمساءلة. يجب أن يعالج جنوب السودان المشاكل الكامنة والأسباب الجذرية، بما في ذلك المظالم التاريخية التي لم تؤد إلى الصراع الحالي فحسب، بل وتقوض آفاق حله بشكل دائم.

يوفر اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالمساءلة والعدالة الانتقالية، عناصر مفيدة في هذا الصدد. ينص الفصل الخامس، على سبيل المثال، على إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، محكمة مختلطة لجنوب السودان، وهيئة للتعويض والجبر. لكن حتى الآن، وكما سمعنا من فورنا، فإن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لم تشكل، وبالتالي لم يتم إنشاء تلك الآليات الأخرى، على الرغم من أن الاتحاد الأفريقي اتخذ بعض الخطوات صوب مناقشة إنشاء المحكمة المختلطة.

ينبغي إنشاء آليات العدالة الانتقالية تمشيا مع القواعد والمعايير الدولية. يجب أن تكون هناك مشاورات حقيقية تستند إلى المشاركة المستنيرة للضحايا والفاعلين في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، وسائر الجهات المعنية. ولا بد من إجراء تقييم للاحتياجات تسترشد به الجهود الرامية إلى إجلاء الحقيقة والجبر والمصالحة وضمان عدم التكرار. إن كان لهذه المشاورات أن تكون شاملة ومجدية وجامعة، فإنها يجب أن تتم على مدى فترة أطول بكثير من الحد الأدنى البالغ شهر واحد المنصوص عليه في الاتفاق. وقبل كل شيء، يجب تهيئة جميع الشروط المسبقة اللازمة لإنشاء آليات العدالة الانتقالية تلك – وقف كامل للأعمال العدائية، تحسين الأمن، ما يتناسب من موارد، وقدر عال من الالتزام السياسي.

وفي الدورة الحادية والثلاثين التي اختتمت مؤخرا، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارا بإنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان. تتمثل ولايتها في الرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان وتقديم التوجيه بشأن العدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة ولأم الجراح. كما كلف مجلس حقوق الإنسان اللجنة الجديدة بتقديم توصيات بشأن المساعدة التقنية إلى الحكومة الانتقالية لدعم العدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة ولأم الجراح. بيد أن الولاية تقوم على أساس أن الحكومة الانتقالية في حالة تشغيل كامل وتلتزم التزاما كاملا بإنهاء العنف ضد السكان المدنيين وتتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

لن يكون تشكيل آليات المساءلة والعدالة الانتقالية لجنوب السودان بدون تحديات، لكنها ضرورية. ويدعو المفوض السامي الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع بإنشاء المحكمة المختلطة، مع وحدة مخصصة لدعم الشهود والضحايا، بمن فيهم الأطفال

والذين تعرضوا للعنف الجنسي. غير أنه يلاحظ مع القلق أن المحكمة لن تحاكم إلا أكبر الموظفين المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. من الضروري تقديم العديد من الجناة إلى العدالة الحاسمة الأهمية لتحقيق السلام الدائم. تلك المسؤولية ستقع على عاتق المحاكم في جنوب السودان، التي لا تملك حاليا القدرة على إجراء هذه المحاكمات. لن يؤدي الفشل في معالجة الاستخفاف المتجذر بحياة الإنسان إلا إلى مزيد من الانتهاكات.

إن الحل الوحيد الدائم والناجع للرعب والآلام التي ارتكبت ضد شعب جنوب السودان هو تفكيك جهاز العنف، ومحاسبة أولئك الذين فرضوا هذه المعاناة الفظيعة ووضع حد لدوامة الإفلات من العقاب. لا بد من وقف الأعمال العدائية فورا وبصورة نهائية، وعلى المجتمع الدولي أن يفعل ما هو مطلوب لدعم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بمجرد إنشائها، بحيث يمكن أن تعمل آليات العدالة الانتقالية تلك بشكل كامل وعلى نحو فعال طيلة فترة وجودها اللازمة. يتطلب السلام الدائم في جنوب السودان والعدالة لشعبه اتخاذ هذه الخطوات على الفور وعلى وجه الاستعجال.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غيلمور على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

**السيد مالوك** (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدي. اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم ولوفدكم على توليكم هذه المسؤولية في شهر آذار/مارس وعلى الأسلوب الذي أدرتم به رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفدي في مساعيكم خلال الساعات القليلة المتبقية من رئاستكم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية؛ والسيدة كيت غيلمور، نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان. والسيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، على إحاطاتهم الإعلامية، التي وفرت المزيد من العمق فيما يتعلق بالقضايا التي أثيرت خلال هذه الجلسة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد لمجلس الأمن التزام حكومتي بتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ولقد قمنا حتى الآن بتنفيذ ما هو مطلوب من الأطراف في الاتفاق. إن حكومة جنوب السودان ممتنة وتقدر الجهود التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء الثلاثية والاتحاد الأوروبي لتمكين الأطراف من التوقيع على اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس عام ٢٠١٥.

إن تنفيذ عملية السلام يسير بشكل جيد بالرغم من التأخر في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ولكن وصول ٢٢ من كبار ضباط الشرطة و ٣٩ و ٤٠ من ضباط وضباط الصف من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، على التوالي، فضلا عن ١٥ من الحراس الشخصيين للسيد ريك ماشار – لقد استقبلنا ما مجموعه ١٣٠ فردا من القوات في جوبا – خطوة في الاتجاه الصحيح.

حكومتي ملتزمة بنقل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة من كالداك إلى ملكال، في حين أن بعض القوات موجودة في بانتيو وباقاك. وستنقل جوا القوات في باقاك من غامبيلا في إثيوبيا. وندرك ونقدر المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والثلاثية والاتحاد الأوروبي في نقلها جوا إلى جوبا. ووفقا لما اتفقت عليه

الأطراف واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، إن مضت الأمور كما هو مقرر، ستواصل الثلاثية والاتحاد الأوروبي بنهاية هذا الأسبوع نقل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة جوا من المواقع المذكورة أعلاه، وستتواجد القوات البالغ قوامها ١٣٧٠ فردا بالكامل في جوبا تمهيدا لوصول السيد ريك ماشار في نهاية المطاف. وبعد ذلك، سيكتمل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في البلد، كما ذكرت في بياني أمام المجلس الشهر الماضي (S/PV.7628)، لم تنجم الحالة الإنسانية في بلدي حصرا عن النزاع، على النحو الذي يود العاملون في المجال الإنساني أن يعتقده العالم. وبينما نركز على الحالة الإنسانية المتصلة بالنزاع، علينا ألا ننسى الحالة المتردية الناجمة عن تغير المناخ، وبخاصة الفترات الطويلة من الجفاف والأمطار الغزيرة، التي لها تأثير مدمر على السكان في أكثر الأحيان.

وصف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ حالة الأمن الغذائي بأنها تكون موجودة حينما تكون لكافة مكونات الدولة، في جميع الفترات الزمنية، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي للغذاء بكمية كافية. يجب تلبية الاحتياجات الغذائية ولا بد أن تدعم الأفضليات نمط حياة صحي وناشط. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تم تحديد الركائز الأربعة الحاسمة الأهمية للأمن الغذائي بوصفها توفر الغذاء وإمكانية وصول السكان إليه، وأخيرا، استخدامه واستقراره. والنظر بشكل أساسي لجنوب السودان كبلد جديد هو أن الحق في الغذاء حق متأصل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو يكتسي أهمية حيوية من أجل التمتع بالحقوق الأخرى. وكذلك حين أرسى مؤتمر القمة العالمي للأغذية أن انعدام الأمن الغذائي ينبغي عدم استخدامه كأداة للضغط السياسي أو الاقتصادي، فإن الواقع أقل وضوحاً.

وتأمل حكومة جنوب السودان في أنه بتنفيذ اتفاق السلام وقانون المنظمات غير الحكومية ستتحسن الحوكمة والحالة الإنسانية ويتاح للمشردين في مخيمات المشردين داخليا ونقاط الاتصال العودة إلى ديارهم. وتأسف حكومة جنوب السودان لتقارير الحوادث من قبل الوكالات الإنسانية والخسائر في أرواح بعض العاملين في المجال الإنساني. فحكومة جنوب السودان لا ترغب في مواصلة السقوط في الهاوية. ومن المؤكد أنه من مصلحتنا تعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية. ووفقا للتقارير في الميدان، تلتزم حكومة جنوب السودان بتقديم المساعدة بقدر ما تستطيع لمجتمع العاملين في المجال الإنساني بغية المساعدة على تيسير عملهم، لأنهم يقدمون إلى شعبنا الخدمات الحيوية. ويحدونا الأمل في أنه يكون هناك انخفاض في هذه الحوادث المؤسفة وأن تصبح الحالة الطبيعية، وهي ظاهرة غير معروفة في جنوب السودان، واقعا.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن حكومتي ردت رسميا على تقرير مجلس حقوق الإنسان الذي صدر مؤخرا بشأن بلدي. كما يدرك وفد بلدي قرار مجلس حقوق الإنسان، في دورته الأخيرة، بإنشاء لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص تقدم إليه تقريرا سنوياً. إن بلدي يعد أيضا تقريره الأول للاستعراض الدوري الشامل الذي سيسلم في تشرين الأول/أكتوبر. ولكن حكومة بلدي لا تقبل الإدعاء بالقتل المنظم والمنهجي والتعذيب والاغتصاب الذي نسب إلى جنود حكومة بلدي والميليشيات الحليفة لها. وأود أن أقتبس هنا من رد حكومة بلدي:

> ”من المسلم به أن الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة والمجرمين الآخرين يستخدمون نفس الزي العسكري. وما لم يتم القبض على الجناة، فمن المستحيل تحديد ما إن كانوا من جنود الحكومة والميليشيات المتحالفة معها أم من الجيش الشعبي لتحرير السودان – أو غيرهم من المجرمين المسلحين هم الذين ارتكبوا الجريمة“.

ويتسق هذا الاقتباس مع تقرير سابق للأمين العام، الذي ذكر أن الزي العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان منتشر على نطاق واسع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): قبل دعوة أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا في هذا الموضوع، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر آذار/مارس، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد أنغولا لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين، وموظفي كل منهم، ولأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان بالفعل شهرا حافلا بالعمل؛ شهر حيث حشدنا الجهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة ضمن نطاق أعمالنا. ولم يكن بوسعنا القيام بذلك وحدنا بدون العمل الشاق، وخدمات الدعم والمساهمات الإيجابية من كل الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلا عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات ذوي الصلة.وإذ ننهي رئاستنا لهذ الشهر، فأننا نتمنى التوفيق لوفد الصين في شهر نيسان/أبريل، وأنا أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.